

والمؤنث الى الجمع العميم اما خويلد فنور بن بن جويريد واما جمع مؤنث زينا
 جمع زينة المذكور مطلق آخره واو مضموم ما قبلها الى جمع المذكور اسم نحو اخن
 واو مضموم ما قبلها اوية ملسو ما قبلها ونور مفتوحة ليدل على ان معه كونه
 غالباً من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انصار ليقال صار بنون بارك يكون يعقوب
 ما سبباً وبعضها افعالاً وانما قلنا غالباً ليجوز اطلاق الجمع على الاثنين مجازاً وانما اقول
 من ان من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحاً او مستحقاً
 بأشبه هذه العروف من غير تغيير **قوله** فان كان آخره ياء قبلها كسنة حذف من فاقو
 اي فان كان آخر اسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسنة نحو فاقو حذفت الياء
 نحو جاني القاضون فان اصل جاني القاضون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سبب
 ما قبلها طلباً للتحفة وحذفت الياء لانتفاء الساكنين وكذلك في النسب والجر اعلم ان
 من القاضون كان اوله ياء في آخره ياء وهو القاضون بخلاف قاضون فانه ليس
 في آخره ياء وهو قاضون بخلافه محذوف الياء لانتفاء الساكنين قبل ان يجمع
 ثمة الباب انه لو تروا الياء المحذوفة لوجدت حذوها نغم في آخره بامثلة وهذا
 لم تجر الا عرب على الضاد في قاضون وان كان مضموماً اي وان كان الاسم الذي يجمع
 الجمع اسماً مضموماً نحو مصطفى حذفت الفاء وبقيا قبلها مفتوحاً في مصطفى
 مصطفى وان اصله مصطفى فقلت الياء القاضون وانما قلنا ما قبلها حذف
 لانتفاء الساكنين وبقيا قبلها لفتح مفتوحاً لعدم موجب تغير واعلم انه لو قالوا

وهو جمع
 وجمعها
 وجمعها
 وجمعها

المصطفون لكان اولي **قوله** وسطره ان كان اسماً فذكر علم تعقل اعلم ان الهم
 الذي يراد بجمعه هذا الجمع اسماً وانما صفة فان كان اسماً فشرط صحة هذا الجمع
 امور ثلثة وهي كونها مذكراً وعلماً وحقاً لكون هذا الجمع اسماً ليعلم بناء اليد
 فيه والمذكر العلم العاقل المشرف من غيره واعلم ان المشرف الاستشرف فان فخره في جمع
 هذه الثلثة كالعين او اشارة منها الى المرة او واحد منها نحو اجمع علماء الفرس لم يجمع هذا
 الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه خمسة امور ابرها ان يكون مذكراً
 حافلاً بالماضي والثاني ان يكون افعالاً الذي مؤنثه فعلاً نحو احمر حراً وقابض فعل هذا
 وبين افعال التفصيل صحة جمع افعال التفصيل هذا الجمع نحو افعال تفصيله وطولها في جمعها
 لانه ليس بصفتة ولا سناً والصفة واسار اليه بقوله وان لم يكن افعالاً فهو عطف
 على قوله فذكر الثالث ان لم يكن فعلاً ان الذي مؤنثه فعلاً نحو سكران سكرى المشرف
 بن فعله ان هذا ومن فعله ان الذي ليس مؤنثه فعلاً والثاني ليجوز بجمعه هذا الجمع
 قد ما ترون في جمع ندمان واليه اشارة بقوله وطرفه ان فعله وهو عطف على فعل
 فعلة والرابع ان لم يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو خرج بمعنى مفعول وصوبت
 فاعلم انهم لو جمعوا هذا الجمع لقلد جمع ندمان في المذكر وجمع ندمان في المؤنث فلم يجمعوا
 بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد بين المذكر والمؤنث فلم
 يجمعوا في الجمع على الاصل وانما قلنا افعال بمعنى مفعول وقول بمعنى فاعل لانه لو كان
 بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لانه لو جمعوا هذا الجمع لعدوا المانع اسماً في المذكر والمؤنث

منه ان الاول ليجوز ان يجمع
 هذا الجمع لانه